



أوراق في سياسات محاربة الفساد

أ.د. نبيل جعفر المرسومي*: تهريب النفط في العراق --- فساد من نوع آخر

تكون الشركات العاملة في قطاع استخراج النفط عرضة بشكل خاص للفساد لسببين هما: الاول كميات الاموال الضخمة التي تستثمر في المشروع والتي تزيد اغراءات المسؤولين غير النزيبين ، والثاني بسبب احتكاكها المتكرر والمنظم مع الحكومة . وتؤثر البيئة السياسية الاستبدادية التي تختلط فيها مستويات مرتفعة من الفساد سلبيا على التزام الحكومة بأي اتفاقية . ان احد اهم القطاعات التي توغل فيها الفساد وبصورة واضحة في العراق هو القطاع النفطي والذي يعد القطاع القائد للنشاط الاقتصادي لما له من دور في تامين المتطلبات المالية والطاقة وهناك العديد من حالات الفساد في قطاع النفط العراقي لعل في مقدمتها تهريب النفط .

تعد عملية تهريب النفط من أكبر التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي في المرحلة الحالية، التي تقوم بها شبكات منظمة بعضها متجذرة في عملها وواسعة الانتشار في الأوساط التي تتعاطى مع تجارة النفط ونقله .

تعد ظاهرة التهريب عموما ظاهرة قديمة تعود إلى ما قبل عام 2003, لكنها تجلت بوضوح خلال مدة الحصار الاقتصادي على العراق في فترة التسعينات من القرن الماضي, خصوصا في برنامج النفط مقابل الغذاء, إلا أن هذه الظاهرة اتسعت بشكل اكبر بعد عام 2003, واتخذت أشكالا كثيرة كتهريب المنتجات النفطية والثروة الحيوانية والآثار والمعادن النفيسة فضلا عن أشكال الفساد الأخرى التي كان السبب الرئيس فيها غياب قنوات الرقابة والمساءلة والمحاسبة التي كان من المفترض أن تمر بها العوائد الهائلة للثروة النفطية قبل ان تدخل إلى خزينة الدولة وبعد أن تخرج منها. تكمن خطورة ظاهرة التهريب في أن المنتجات المهربة تكون إما مسروقة أي بدون دفع أي ثمن أو مأخوذة بالسعر الرسمي الذي لا يمثل سوى



أوراق في سياسات محاربة الفساد

جزء من الكلفة الحقيقية بسبب الدعم, وبذلك فان الخسائر يتحملها المال العام مباشرة وليس كما يجري في دول أخرى إذ ان التهريب في الغالب يمثل خسارة الضرائب والرسوم فقط للمواد المهربة لأنها غير مدعومة. ولأهمية هذا الموضوع فقد شرع مجلس النواب العراقي قانون استيراد وبيع المنتجات النفطية رقم (9) لسنة 2006، وقد جاء في المادة (6) من هذا القانون (بالإضافة لما هو منصوص في قانون العقوبات النافذ يعاقب كل من قام بتهريب المشتقات النفطية المستوردة أو المنتجة محليا بغرامة مالية لا تقل عن خمسة أضعاف قيمة المواد المهربة وتصادر واسطة النقل التي تستخدم في التهريب), كما جاء أيضا أن الأسباب الموجبة لهذا القانون انه بالنظر لتنامي الطلب على المشتقات النفطية ومحدودية الطاقة الإنتاجية للمصافي العراقية يتطلب تأمين كميات إضافية من المشتقات النفطية لتأمين حاجة المواطن وتسهيل حصوله عليها ولتسهيل الخدمات والمساهمة في القضاء على البطالة ولفسح المجال أمام القطاع الخاص للمساهمة في دعم هذا النشاط وتنشيط عجلة الاقتصاد. كما ذكر في المادة (1) من قانون مكافحة تهريب النفط ومشتقاته الذي اقره مجلس النواب العراقي بالرقم (41) لسنة 2008 وصف ظاهرة تهريب المشتقات النفطية بأنها استخدام الطرائق غير المشروعة، أو تحويل كميات من المنتجات المجهزة للدوائر والتشكيلات الحكومية أو الأهلية مثل زوارق الصيد والمولدات والمعامل والمزارع والأفران ومحطات الوقود وبيعها إلى شبكات التهريب لغرض تهريبها إلى الخارج أو طرحها في السوق السوداء أو القيام بعمليات التلاعب في الكميات المستوردة أو المصدرة أو الاستيراد على الورق. كما جاء أيضا ان الأسباب الموجبة لتشريع هذا القانون هي أن التهريب من الجرائم الاقتصادية التي تتسبب في تخريب أمن واقتصاد البلد ولأجل منع تهريب النفط ومشتقاته ومجابهة هذه الجريمة وحماية الثروة النفطية ووضع حد للآزمات المستمرة في شحة الوقود وإنزال العقوبات المشددة التي تتناسب وجسامة جريمة التهريب المرتكبة. وقد بين مكتب المفتش العام في وزارة النفط العراقية أشكال عمليات التهريب في الصناعة النفطية بالآتي :

1. إخراج نسبة من المشتقات النفطية المستوردة إلى الدول المجاورة وعبر الموانئ الجنوبية بمختلف الطرائق غير المشروعة .

2. سرقة النفط الخام والنفط الأسود المحلي من الأنابيب الناقلة أو المستودعات وتهريبها إلى دول الجوار.



أوراق في سياسات محاربة الفساد

3. تحويل كميات من المنتجات المجهزة لدوائر وتشكيلات حكومية وأهلية وبيعها إلى شبكات التهريب.
 4. إدخال كميات ناقصة من المنتجات المستوردة وتعويضها من السوق المحلية أو التواطؤ على تسجيلها بأنها كميات كاملة أو عدم إيصالها إلى المستودعات نهائياً.
 5. تحميل كميات إضافية لصادرات النفط الأسود في الموانئ العراقية بالاستفادة من ضعف الرقابة والسيطرة وطرائق القياس المستخدمة.
 6. السرقات المباشرة من منصات التصدير والتي كانت تفتقد للعدادات اما ما يتعلق بالمشتقات النفطية فيكون عن طريق سرقة جزء من الحمولات من قبل سواق الحوضيات .
 7. ادخال الكميات المستوردة من المشتقات النفطية للمخازن بمستندات وهمية .
 8. بيع المنتجات النفطية داخل الدول المصدرة وتعويضه محلياً
- ويُرجح تهريب نحو 93 ألف برميل نفط خام يومياً بقيمة ملياري دولار سنوياً. وتشهد محافظة البصرة، أقصى جنوب العراق، تهريب أكثر من 40 ألف برميل نفط يومياً، وتنطلق مئات الصهاريج المحملة بالنفط الخام من مناطق نفط عراقية الى المنافذ الحدودية البرية والبحرية عبر موانئ الفاو وخور الزبير وأبو فلوس، حيث يتم تحميل النفط الخام على متن بواخر لا تحمل أي أوراق رسمية. ويتم تهريب نحو 23 ألف برميل يومياً من النفط من محافظتي صلاح الدين ونيوى من حقل نجمة والقيارة، كما يجري تهريب نحو 30 ألف برميل من حقول كركوك محملة على ما لا يقل عن 150 صهريجاً لنقل النفط.
- ويقدر قيمة النفط الأسود المهرب من مناطق العراق المختلفة الى الخارج بنحو 1.7 مليار دولار عام 2020 . وقد منحت الجهات المعنية اجازات مصانع الاسفلت المؤكسد التي وصل عددها الى 14 مصنعا التي تجهز كل منها ما بين 500 الى 1000 طن من النفط الأسود ، ويبدو ان هناك مصانع وهمية تستلم حصصها من النفط الأسود وهذا يعني ان هناك مصانع تستخدم النفط

أوراق في سياسات محاربة الفساد

الأسود فعلا في انتاجها المحلي في حين ان هناك مصانع أخرى تبيع جزء من حصتها لجهات أخرى تقوم بتهريبها الى الخارج فضلا عن وجود مصانع أخرى وهمية تستلم حصتها من النفط الأسود ثم يجري تهريبه بعد ذلك . أما الأسباب والعوامل الرئيسية المساعدة على التهريب فهي :

1. الفرق في أسعار المنتجات النفطية بين العراق والدول المجاورة
2. ضعف الضبط والسيطرة والرقابة على حركة المنتجات النفطية .
3. ضعف الإجراءات القانونية بحق المخالفين والمتجاوزين وعدم تطبيق القوانين النافذة .
4. زيادة الاعتماد على المنتجات النفطية المستوردة بسبب عدم كفاية المصافي العراقية لسد الاحتياج المحلي .
5. عمليات التخريب المستمرة التي تطول خطوط الأنابيب النفطية وعدم وجود حماية مناسبة لها مما يجعلها هدفا سهلا للمهربين. والمخطط التالي يبين الأسباب والعوامل المساعدة على التهريب بصورة أكثر شمولا وتفصيلا.

إن ظاهرة التهريب تؤدي إلى حصول آثار اقتصادية كبيرة في البلد من أهمها ما يأتي:

1. تؤدي عمليات التهريب إلى خلق طبقات تمتلك رؤوس أموال كبيرة تؤثر سلبيا في البيئة الاجتماعية والاقتصادية وحتى السياسية في البلد.
2. انتشار ظاهرة التهريب يؤدي إلى إضعاف مصداقية السياسة الاقتصادية للبلد ويقوض ثقة المنظمات الدولية باقتصاد البلد.
3. تعمل ظاهرة التهريب على رفع معدلات التضخم إلى مستويات أعلى من مستوياتها الطبيعية داخل البلد.

أوراق في سياسات محاربة الفساد

4. أدت ظاهرة التهريب بعد عام 2003 إلى جعل العراق بلدا مستوردا للمشتقات النفطية لعدم قدرة المصافي المحلية على سد الاحتياج المحلي.

إن تعدد حالات خرق الأنابيب النفطية والاستفادة من مرافق رئيسة أخرى لجمع النفط وتخزينه بشكل غير قانوني ومن ثم شحنه إلى خارج البلد عن طريق استخدام الشاحنات في الشحن البري، أو استغلال عدم وجود أجهزة قياس أو منظومة عدادات في الموانئ العراقية والمنافذ الأخرى المتعددة ساعد على استفحال عملية التهريب.

تعد عملية تهريب النفط من أكبر التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي في المرحلة الحالية، التي تقوم بها شبكات منظمة بعضها متجذرة في عملها وواسعة الانتشار في الأوساط التي تتعاطى مع تجارة النفط ونقله

وقد جاء في التقرير السنوي لعام 2015 لمكتب المفتش العام لوزارة النفط بأنه تم ضبط 288 من الصهاريج والحوضيات التي تقوم بتهريب المشتقات النفطية . وبين رئيس ديوان الرقابة المالية ان أحد الامور التي تم رصدها، هو التفاوت الكبير بعمليات تسليم النفط والمشتقات سواء كان للاستخدام الداخلي او للتصدير، بسبب تهالك العدادات ، مضيفا ان النقطة الاخرى التي شخصها الديوان وتسهم بعمليات تهريب النفط، ناتجة عن امتداد انابيب النقل سواء للخام او للمشتقات النفطية لمسافات كبيرة ولا توجد حراسات تغطيها، وبالتالي هناك نقاط يتم ثقب الانبوب فيها وسحب النفوط او المشتقات ونقلها عن طريق الصهاريج. مثلما حصل مع شبكة التهريب التي تم تفكيكها مؤخرا التي كانت تقوم بإحداث ثقب بخطوط تصدير النفط الخام بحقل الزبير النفطي حيث كانت تهرب بحدود 5-7 صهاريج بسعة 50 ألف لتر يوميا، وبما يصل إلى 75 مليون لتر شهريا .

ومن الطرق الاخرى التي تتم فيها عمليات تهريب النفط من خلال قيام مواطن بتأجير ارض زراعية او يملكها عبر التعاقد مع وزارة الزراعة من دون الرجوع لوزارة النفط ويظهر انها تحوي محرمات نفطية ..



أوراق في سياسات محاربة الفساد

ويشير التقرير السنوي في الفصل الاول لديوان الرقابة المالية عام 2019 الى ان اغلب منظومات القياس في مواقع المستهلكين للنفط الخام من الخط الاستراتيجي الواقع ضمن مسؤولية شركة نفط البصرة غير مستوفية لمحدد انتظام القياس الوطني فضلا عن ان معظم العدادات وأجهزة المعايرة للمستهلكين منتهية الصلاحية.

ان عملية تهريب النفط لاتقف عند مساهمتها في التخريب الاقتصادي من خلال سرقة تلك الكميات من النفط الخام او مشتقاته بل من خلال تأثيرها على الايرادات المالية النفطية التي كان من المفترض اضافتها للإيرادات الاجمالية الا ان تلك الاموال تذهب الى جيوب الفاسدين ، اما ما يتعلق بتهريب المشتقات النفطية فأنها تضيف اعباء مالية جديدة من خلال اضطرار الجهات الحكومية على استيراد الكميات الاضافية من تلك المشتقات لتعويض الكميات المهربة لسد الحاجة المحلية وهو ما يؤدي الى زيادة التكاليف والعبء على الموازنة المالية

(*) أستاذ علم الاقتصاد في جامعة المعقل

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين . يسمح بإعادة النشر بشرط الإشارة الى المصدر. 3 تشرين الثاني / نوفمبر 2022